

CD/PV.906
20 June 2002

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السادسة بعد المائة التاسعة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الخميس، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، الساعة ١٥/١٠

الرئيس: السير هيبير دي لا فورتييل (فرنسا)

الرئيس: (الكلمة بالفرنسية): أُعلن افتتاح الجلسة العامة ٩٠٦ لمؤتمر نزع السلاح. يوجد على قائمة المتحدثين لهذا اليوم ممثل أستراليا، السفير مايكل سميث.

السيد سميث (أستراليا): السيد الرئيس، دعوني أستهل بياي بتهنئتك على الطريقة التي اتبعتها في اضطلاعكم بمهامكم الرئاسية - فقد أدرتم هذا المؤتمر بنشاط، ولكن باتزان؛ وأبدىتم روحاً من الإبداع والمثابرة في مشاوراتكم معنا؛ ولطفتم من حماسكم واندفاعكم لإحراز التقدم بالفكاهة وبحسن إدراك الوقائع السياسية التي نتعامل معها. وباختصار، فإنني لو بقيت في هذا المحفل ما يكفي من المدة ليحين دوري في تقلد منصب الرئاسة في هذه القاعة، لعدت بالتأكيد بذاكرتي إلى أيام عملي الأولى هذه وبذلت ما في وسعي لأفتدي بنهجكم في الهدوء والتعقل وسماحة النفس.

هذه هي المناسبة الأولى التي أحظى فيها بمخاطبة هذا المؤتمر، وإني أفعل ذلك وأنا أدرك جيداً أهمية التاريخ التفاوضي الذي يلف هذا المكان. ولقد كان لأستراليا دائماً دور فعال في هذه الهيئة. ولا أقول ذلك بدافع في غير محله من الاعتزاز الوطني. بل لأن الأستراليين خاضوا حروباً كثيرة وفقدوا الأرواح فيها، وعلى الرغم من أن مجتمعنا لم يخض حرباً على أرضه، فإنه يدرك تمام الإدراك معنى ما تخلفه الحروب التقليدية من الآلام والفوضى والدمار. ونعتقد اعتقاداً راسخاً بوجود طريقة أفضل - وهي إجراء مفاوضات تفضي إلى وضع قواعد قانونية عالمية، نستطيع من خلالها معاً الشئ عن إثارة بعض النزاعات المحتمة أو حتى منع حدوثها.

وفي هذا الصدد، يدرك الأستراليون، بشكل خاص، ما يمكن أن تسببه تكنولوجيا الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية والإشعاعية للبشر من آلام كبيرة ودمار هائل. ولهذا السبب، عملنا لسنوات معكم ومع زملاء كثيرين من بلدانكم على صياغة اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وعلى وضع الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة واتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وعدد من الصكوك الأخرى. وقد أصبح الكثير من هذه الصكوك نافذاً ويطبق بهدوء لمنع تطوير أسلحة الدمار الشامل ونشرها؛ في حين أن الصكوك الأخرى لا تطبق بعد تطبيقاً كاملاً.

وقبل وصولي إلى هنا، كنت أعلم بالطبع أن هذا المؤتمر يعاني من مأزق يعوق تنفيذ أعماله. ولكن ما أدهشني تحديداً، منذ وصولي قبل ستة أسابيع، هو هذا التجمع الهائل من الأملية الدبلوماسية التي تلتقي هنا وكلها استعداد للعمل، فياله من هدر أن نقف عاجزين عن فعل أي شيء، ولا سيما في ضوء هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية وما نجم عنها من عواقب. فالإنسان العادي في بلداننا، رجلاً كان أم امرأة، يحق له أن يتساءل عن سبب عجز هذه الهيئة المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة المكلفة بوضع صكوك قانونية متعددة الأطراف لمواجهة التحديات الأمنية عن فعل أي شيء.

وعوضاً عن تكرار الجواب الذي نعرفه جميعاً، أود أن أفيدكم بما تعتقده حكومتي من الضروري أن نفعله وبما آمل أن نستطيع تحقيقه، في أي حال، خلال فترة خدمتي في جنيف، ليس في مؤتمر نزع السلاح فحسب، وإنما في غيره من المحافل المتعددة الأطراف التي تُعقد في جنيف وفي أماكن أخرى.

ولقد جرى مراراً تأييد وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بوصفها الخطوة المنطقية القادمة على جدول أعمال الحد من الأسلحة النووية ونزع السلاح، وأملنا قوياً في أن يسارع مؤتمر نزع السلاح إلى التفاوض على وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وإن أشد العوائق التي تمنع انتشار الأسلحة النووية هو صعوبة الحصول على كميات من المواد النووية تكفي لصنع الأسلحة. ومن شأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن تُحكم الضوابط الدولية على المواد الانشطارية مما يعزز منع انتشارها. وما التوترات الأخيرة في منطقة جنوب آسيا سوى تذكير بما يمكن أن تؤديه معاهدة لوقف إنتاج هذه المواد من دور هام في الحفاظ على الأمن وبناء الثقة في مناطق التوتر، ولا سيما في منطقتي جنوب آسيا والشرق الأوسط.

وحتى يبدأ مؤتمر نزع السلاح مفاوضاته الرسمية، دون أي إلغاء لدوره الصحيح كمحفل تفاوضي، ترى أستراليا أن من المهم أن يواصل عمله غير الرسمي، في جنيف، بشأن القضايا التي تتعلق بمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، معتمداً في ذلك على حلقات العمل والحلقات الدراسية التي عُقدت في السنة الماضية. وإننا لنرحب ترحيباً كبيراً بمبادرة هولندا الخاصة بتنظيم سلسلة من الحلقات الدراسية بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تُعقد الأولى منها في ٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢. ونعتبر أن هذه الحلقات الدراسية ستكون بمثابة مساهمة قيمة في فهم الدور الهام الذي يمكن أن تؤديه هذه المعاهدة في تعزيز منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، ونشجع الوفود بقوة على المشاركة الواسعة في هذه الحلقات الدراسية.

وتشجع أستراليا، كذلك، جميع الوفود في مؤتمر نزع السلاح على النظر في ما يمكن اتخاذه من تدابير أخرى لدعم معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحث تحديداً الدول المعنية على الانضمام إلى وقف إنتاج المواد الانشطارية التي تستخدم في الأسلحة النووية.

ومن الضروري أن تُستكمل الجهود التي نبذلها في مؤتمر نزع السلاح بعمليات أخرى متعددة الأطراف وكثيرة المحاور وإقليمية وثنائية من أجل تعزيز الرقابة على الأسلحة وترويج أهداف نزع السلاح.

ولا تزال معاهدة عدم الانتشار معاهدة أساسية للجهود الدولية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية وتيسير إمكانية استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وإحراز التقدم في مجال نزع السلاح النووي. وكان من بواعث التشجيع الالتزام القوي بمعاهدة منع الانتشار الذي بدا جلياً في الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥ الذي عُقد في نيويورك، في شهر

نيسان/أبريل. ونأمل بأن تواصل جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عملية الاستعراض بروح من التعاون البناء على نحو يتفق مع اهتماماتنا المشتركة في الحفاظ على هذه المعاهدة الأساسية وفي تعزيزها. وسوف تستضيف جنيف، بالطبع، اجتماع اللجنة التحضيرية لعام ٢٠٠٣. ولذلك، يقع على عاتق الوفود في جنيف عبء خاص، وهو مساعدة الرئيس، السفير مولنار، في الأعمال التحضيرية لاجتماع عام ٢٠٠٣.

وتواصل أستراليا العمل بنشاط مع بلدان أخرى من أجل تحقيق حظر كامل ودائم للتجارب النووية، وذلك بجعل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية معاهدة نافذة. ونذكر أن شواغل أعرب عنها بشأن توقعات دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ. ولكننا نلاحظ أن هذه المعاهدة، بحصولها على ١٦٥ توقيعاً و٩٣ تصديقاً، قد أثبتت بحزم دورها كمعيار من المعايير الدولية القوية لمنع تجارب التفجير النووي. وإضافة إلى ذلك، فقد ضمنت هذا الدعم خلال إطار زمني قصير للغاية - أقل من ست سنوات. ومع ذلك، فإننا نحث جميع البلدان على مواصلة الوقف الحالي للتجارب النووية وعلى تأييد وضع نظام رصد دولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن يتحقق هدفنا في بدء سريان هذه المعاهدة.

وستواصل أستراليا العمل بعزم من أجل التطبيق العالمي للبروتوكول الإضافي بشأن تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونعتبر أي تطبيق عالمي للبروتوكول الإضافي بمثابة خطوة تعزيزية أساسية لتيسير عملية نزع السلاح النووي. ونحث أولئك الذين لم يرموا بعد أي بروتوكول إضافي أن يفعلوا ذلك في أسرع وقت ممكن.

وتعد اتفاقية الأسلحة البيولوجية ركناً هاماً آخر من أركان نظام نزع السلاح المتعدد الأطراف، لكنها واجهت تحديات جديدة في فترة الـ ١٢ شهراً الأخيرة. ولقد مضى أكثر من ستة أشهر على تعليق المؤتمر الاستعراضي الخامس لهذه الاتفاقية. ومع ذلك، تظل هذه الاتفاقية أفضل وسيلة يمتلكها المجتمع الدولي لمنع انتشار الأسلحة البيولوجية ولمعالجة هذه القضية. بيد أنها ليست كافية. ونحن لا نملك الوسائل الملائمة لتعزيز التنفيذ الفعال لهذه الاتفاقية، ولا لتوضيح الشكوك بشأن عدم الامتثال. فالتطور التكنولوجي يوسع النطاق سريعاً لا يشمل التطبيقات السلمية للتكنولوجيا الإحيائية فحسب، وإنما يشمل كذلك أسلحة بيولوجية لا تزداد خطورة. كما أن الضوابط النازمة لفرص الحصول على عوامل مُمرضة في معظم البلدان لا تزال غير كافية. فلا بد، لهذه الأسباب ولغيرها، من تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وقد عُرضت على المؤتمر، في العام الماضي، مجموعة من الاقتراحات العملية من أجل ذلك وحظيت الأساليب الواعدة لمواصلة هذا العمل بتأييد واسع النطاق.

وتتمثل أولويتنا القصوى في المؤتمر الاستعراضي المستأنف لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، الذي سيعقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر، في ضمان التوصل إلى استنتاج هام يعجل الجهود الدولية الرامية إلى إزالة الأسلحة البيولوجية و يتيح لنا جميعاً المزايا الأمنية. ونعتقد أنه يتعين على الدول الأطراف أن توافق على عقد اجتماعات

أكثر تواتراً من ذي قبل، بغية تحسين تنفيذ الاتفاقية وتعزيز الامتثال والمساءلة، باعتبار ذلك جزءاً لا غنى عنه من الاستنتاج المذكور.

وإن منع انتشار القذائف التسيارية، التي يمكن استخدامها كأجهزة إيصال محتملة لأسلحة الدمار الشامل، تعد أولوية أخرى من أولويات أستراليا. وثمة أمر يشجعنا، وهو التقدم الذي أحرز من أجل إنهاء وضع مشروع مدونة سلوك دولية لمنع انتشار القذائف التسيارية.

وينبغي أن نتذكر أن انتشار الأسلحة التقليدية بلا ضابط واستخدامها العشوائي من شأنهما أيضاً أن يخلفا أثراً مدمراً للبشرية، ويهددا الأمن والتنمية. ولهذا الغرض، تلتزم أستراليا التزاماً قوياً بإضفاء الطابع العالمي على اتفاقية أوتاوا وبتعزيز تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي اعتمد في نيويورك في شهر تموز/يوليه من العام الماضي.

ولقد كان لسلفي السيد ليس لوك شرف تولي رئاسة المؤتمر الاستعراضي الثاني لاتفاقية الأسلحة التقليدية الذي عقد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وإن حكومتي لا تزال ملتزمة بأعمال فريق الخبراء الذي أنشئ إبان انعقاد هذا المؤتمر للنظر في اتخاذ خطوات إضافية من شأنها تخفيف أثر المتفجرات من مخلفات الحرب والألغام المضادة للمركبات. وتأمل أستراليا بالتوصل إلى اتفاق بشأن وضع تدابير عملية تخفف من آثار هذه الأسلحة على المدنيين.

وإنني أدرك أن ما ذكرته يشكل قائمة مفرغة من الأنشطة، ولكنني أعتقد أنه يجب أن نكون طموحين إذا ما أردنا لهذا المحفل وما ينطوي عليه من مهارات تفاوضية النجاح في تحقيق أهدافه. وأؤكد لكم، السيد الرئيس، أنني ووفدي نلتزم، على أقل تقدير، التزاماً ثابتاً بأن نجعل من مؤتمر نزع السلاح مؤتمراً قوياً وهاماً ونشطاً، ونحث جميع الدول الأعضاء على العمل بجدية من أجل التوصل إلى الحلول التوفيقية الضرورية التي تجعل المؤتمر يستأنف أعماله.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل أستراليا، السفير مايكل سميث، على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة، وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل البرازيل.

السيد دو كي استرادا ماير (البرازيل) (الكلمة بالفرنسية): السيد الرئيس، بما أن الرئاسة الفرنسية تشارف على الانتهاء، يود وفد البرازيل أن يقدم لكم تهنئه الخالصة على ما بذلتموه من جهود لإنهاء المأزق الذي وصل إليه المؤتمر منذ أربع سنوات تقريباً. ويشاطركم وفد البرازيل الشعور بالإحباط الذي أشرتم إليه

في الأسبوع الماضي. ونأسف لحالي الشلل والعجز عن العمل اللتين أَلَمّتا بالمؤتمر ونتساءل أيضاً عن الأسباب التي تحول دون عودتنا إلى العمل.

وحسبما أشرتُم إليه حق الإشارة في الأسبوع الماضي، فإنه يتعين علينا أن نواظب على العمل وأن نتخطى الإحباط الذي أصابنا. وعلى الرغم من أن نطاق الخيال والإبداع ربما يكون محدوداً بعض الشيء في مجال نزع السلاح، فقد كان وفد البرازيل على قناعة دائماً بأننا لم نستنفد بعد كل ما لدينا من احتمالات لكي يستأنف المؤتمر عمله من جديد.

ولقد نظمتم، بروح من الشفافية، مشاورات أكدت على أن هذا الشعور ينطلق من أسس سليمة. واقتباساً لعباراتكم، فقد توصلنا برئاستكم إلى نقطة تحول هامة. وإن وفد البرازيل يرحب مع الارتياح بالاقترح الجديد الذي قدمه وفد الصين. فبعد سنتين من المشاورات المكثفة، بينت المرونة التي أبدتها وفد الصين بشأن الوثيقة CD/1624 أن الاحتفاظ بهذا النص كان ضرورياً. وقد دل ذلك على أن أمام المؤتمر فرصة حقيقية لكي يؤدي مهمة ينتظرها منه الجميع، وتتمثل تحديداً في استئناف العمل معتمداً على برنامج عمل متوازن يتميز بمراعاة المصالح الأمنية المتباينة أشد التباين التي أعرب عنها في هذا الحفل. ويدعو وفد البرازيل جميع الوفود الحاضرة هنا إلى مواصلة مساعيها في الاتجاه ذاته.

الرئيس (الكلمة بالفرنسية): أشكر ممثل البرازيل الموقر على بيانه وعلى عباراته اللطيفة التي وجهها إلى الرئاسة. لا يوجد متحدثون آخرون على قائمتي ولا أرى اليوم أي وفود أخرى تود التكلم اليوم. في هذه الحالة، سأخذ الكلمة.

السيد الأمين العام، الزملاء الأعزاء،

بعد مضي أربعة أسابيع شارفت اليوم الرئاسة الفرنسية لمؤتمر نزع السلاح على الانتهاء فعلاً، رغم أنها نظرياً لا تنتهي إلا عند منتصف ليل يوم الأحد، ٢٣ حزيران/يونيه. ووفقاً للعرف السائد، أرى من واجبي أن أقدم استعراضاً، آمل أن يكون موضوعياً قدر الإمكان، بخصوص كل من المنهجية والنتائج. لهذا، سأطلعكم على بعض الأفكار العامة عن أنشطتنا وإطار تنفيذنا لها.

أود، قبل كل شيء، أن أتحدث عن منهجيتنا. فهذه المنهجية لم تكن في غاية الابتكار؛ لذلك فضلت المشاورات الثنائية. وهكذا، التقيت ٤٦ وفداً من أصل ٦٥ وفداً - أو ٦٦ وفداً مع وفد بلادي - من الوفود الممثلة في مؤتمرنا. ولم يأت الآخرون لرؤيتي، ربما لضيق الوقت أو لعدم الاهتمام، ولكنني كنت مستعداً للالتقاء بالجميع. كما تمكنت من الالتقاء بالمجموعات أو بمنسقيها، إما في موعد محدد وإما في اللقاءات الكثيرة التي تصنع

الحياة الاجتماعية لنادينا الذي يحظى بسمعة حسنة. وفي نهاية المطاف، سعت قدر الإمكان لكي أجري مشاورات رئاسية مفعمة بالنشاط والتفاعل وآمل، بكل تواضع، أن أكون قد حققت هذا الهدف.

أنتقل الآن من المنهجية إلى النتائج. ولن يحمل هذا الجانب أي مفاجأة لأحد: فمشاوراتي لم تكشف أي طريق، عريضة كانت أم ضيقة، لإخراج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه، حتى وإن بدا بين الفينة والأخرى بصيص نور في الظلام. وحاولت أن لا أسرف في إثارة الآمال في بياناتي الثلاثة التي أدليت بها من قبل. إذ تحدثت منذ البداية عن التواضع وهأنذا أتحدث عنه مرة أخرى عند انتهاء مهمتي.

وقد عملت بطريقتين تكمل إحداهما الأخرى مستفيداً من خبرة أسلافي. أولاً، نظرت في خيار تبادل الآراء أو الحوار. واعتقدت أن ذلك كان القاسم المشترك الأصغر الذي من شأنه أن يجمعنا معاً لتجاوز اختلافاتنا والخروج من الحلقة المفرغة لحالة الجمود هذه. إلا أنه لا بد لي من أن أعترف بفشلي، وإن كان مجرد فشل نسبي. فهذه الطريقة لم تثمر شيئاً ولكنني متأكد من أنكم تدركون أن الأفكار والاقتراحات التي قدمتموها مكنت من استكشاف جميع السبل المحتملة، حتى أكثرها تواضعاً، لإجراء مثل هذا الحوار. وهذه هي المرة الرابعة التي أشير فيها إلى "التواضع" في هذا البيان. بيد أن البعض منا لا يستطيع الالتزام دائماً بهذا النهج. ومع ذلك، يجب أن أتقدم بالشكر، في هذه المرحلة، إلى المنسقين الخاصين الثلاثة المعنيين بالمسائل الإجرائية على تفانيهم في تنفيذهم لمهامهم الحساسة. وقد أثبتوا أن الحوار، في بعض الحالات، لا يزال ممكناً، وإن كان محدوداً.

ثانياً، تمثل الخيار الآخر الذي اتبعته في الطريق الرئيسي لبرنامج العمل أو لعناصر محددة منه، هذا البرنامج الذي يقوم عليه اليوم تراث مشترك بناه أسلافي بكثير من الشجاعة والفطنة. ولكن هذا البرنامج وصل هو أيضاً إلى مأزق، وإن كان نسبياً. وهذا النهج المتمثل في الاتفاق على القاسم المشترك الأصغر تطور أثناء اجتماعاتنا إلى مستوى جعل سفير الجزائر يقترح الأخذ بصيغة حاصل ضرب القواسم. ومع ذلك كله، أعتقد، ورئاستي تشارف على الانتهاء، أنني أرى بعض الحركة وأستشف تغيراً طفيفاً. وأود الإعراب عن أمني بأن يكون ذلك بشير قدوم ربيع طالما ثُقنا إليه بعد شتاء بدا دون نهاية. وقد تسود يوماً قاعة المجلس هذه روحُ الوفاق التي سادت في موسكو، وآمل أن يحدث ذلك في القريب العاجل.

وأخيراً، إليكم بعض الأفكار عن الإطار العالمي. لقد بات الآن مفهوم الحد من التسلح أو نزع السلاح، بأوسع معانيه، وحسبما استوحي من مآسي الحرب الباردة وطبق خلال العقود الثلاثة الماضية، مفهوماً يراوح مكانه. وأخذ يتراجع الآن الالتزام بنزع السلاح وبمنع الانتشار، وهو التزام يشكل الركن الأساسي لهذا المفهوم. وتؤثر التغييرات اليوم على نزع السلاح الثنائي والمتعدد الأطراف معاً، في حين تعد حالة الشلل التي أملت بمؤتمر نزع السلاح واحدة من أوضح مؤشرات هذه التغييرات. ويجب أن نسأل أنفسنا الآن وفي المستقبل عما إذا كان العالم قد تجاوز أي نهج تقليدي وحاد فجأة عن طريق الحد من التسلح. وفي البيان الذي أدلى به، الأسبوع الماضي،

سفير المغرب في الجلسة العامة قال محققاً بأن صفحة جديدة في تاريخ نزع السلاح قد كُتبت في ١٤ أيار/مايو في موسكو بالتوقيع على معاهدة جديدة لنزع السلاح. وقال السفير، إن هذه المعاهدة تشكل تحولاً حقيقياً عن النهج التقليدي للحد من التسليح. لكنه يستحيل علينا أن نبزم اليوم في ما إذا كان هذا التحول نحو الأفضل أم نحو الأسوأ - وهذا السؤال هو سؤالنا أنا وليس سؤال السفير، والتاريخ وحده كفيل بالإجابة عنه.

وقدم دبلوماسي فرنسي شغل أيضاً منصب وزير الخارجية في فترة ما بين الحربين العالميتين الوصف التالي لعمل مؤتمر نزع السلاح خلال فترة الثلاثينات في دراسته المعنونة "وزارة الخارجية الفرنسية في ثلاث جمهوريات": "لم يعد في هذا القصر العظيم في جنيف سوى ممثلين منهمكين في تحركات محمومة، حائفين من أن يغلق مسرحهم أبوابه. وكان دأهم تدبير المكائد المعقدة والمبطنة ولكن من غير طائل". فلننتبه جيداً، إن لم تُنقذ هذا المسرح باستئناف نشاطه فوراً فقد يقبل علينا يوم تغلق فيه أبوابه، وربما للأبد. ولن نبجي من ذلك شيئاً بل من المرجح أن نخسر كل شيء. فلنحاول، ونحن نستعد للاحتفال بالذكرى السبعين للمؤتمر الأول لنزع السلاح، أن نستفيد من دروس الماضي.

وأود أن أقدم أخلص أمنياتي بالنجاح لسفير ألمانيا، السيد فولكر هاينسبرغ، الذي سيحل محلي اعتباراً من الأسبوع القادم ويتبوأ هذا المنصب الذي أشغله الآن. فباسم الصداقة بين فرنسا وألمانيا، التي باتت اليوم أقوى من أي وقت مضى، أعرب عن أمني بأن تكون جميع العبر التي استخلصتها الرئاسة الفرنسية والآراء التي جمعتها، ولا تملك سواها، مفيدة للرئاسة الألمانية. كما أقدم له أمنياتي بالنجاح وأعرب عن استعدادي واستعداد وفدي للتعاون الكامل معه، إن احتاج لذلك.

وأخيراً، أود أن أتقدم بالشكر إلى جميع من أسهم في إضفاء الفعالية على عمل هذا المؤتمر وفي تهيئة هذا المناخ الجيد، بقيادة أميننا العام السيد سيرغي أوردزونيكيدزي، ونائب أميننا العام، السيد إنريكه رومان - موري. فما قدماه وموظفيهما من مساعدة لا تقدر بثمن. وأود أيضاً أن أخص بالثناء، وإن كنا لسنا في مهرجان كان السينمائي، جميع المترجمين الفوريين: وأشكرهم بالنيابة عنكم لما قدموه من عمل رائع كانوا يؤدونه خلف الكواليس بكل هدوء، فيقربون بيننا رغم كل ما يفرقنا، ويترجمون لنا ما هو غير قابل للترجمة، ويوضحون الأمور التي لا تبدو دائماً بهذا الوضوح، ويرافقوننا جنباً إلى جنب في مسيرتنا الطويلة.

واقتبس قول الشاعر الفرنسي لامرتين: "الإنسان كالشجرة، يجب هزها ليسقط منها الثمر". وآمل جدياً أن يتمكن من سيخلفني، وأولهم سفير ألمانيا، من هز شجرة مؤتمر نزع السلاح على نحو أقوى مما فعلته.

وبهذا البيان اختتم أعمالنا لهذا اليوم. وأطرح السؤال مرة أخرى: هل من أي وفد يود أخذ الكلمة؟ بما أنني لا أرى أحداً، أختتم قائلاً إن الجلسة العامة القادمة للمؤتمر ستعقد، برئاسة ألمانيا، في الساعة العاشرة من صباح يوم الخميس، ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

رفعت الجلسة في الساعة ١٠/٤٥

— — — — —